تنظيم النشاط الاستثماري في سياق التحول الرقمي: المنصة الرقمية كآلية لإرساء مبدأ الشفافية في التشريع الجزائري

Regulating investment activity in the context of digital transformation: the digital platform as a mechanism for establishing the principle of transparency in Algerian legislation

لحسن كحول*، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر – بسكرة–
lahcene.kahoul@univ-biskra.dz
ياسين قرفي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة –
y.guerfi@univ-biskra.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/12/22 تاريخ قبول المقال: 2026/05/21 تاريخ نشر المقال: 2026/05/31

الملخص:

تتطلع الدولة الجزائرية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض ببيئة الاستثمار. هذه الأهداف سُطرت بمقتضى النص الجديد للاستثمار، الذي جعل تحقيقها مرهونًا بوجود بعض الضمانات القانونية، ولعل أهمها ضرورة تبني إصلاح تقني شامل ولذلك سينصب موضوع ورقتنا البحثية على آلية متبناة لإنقاص حدة العراقيل الإدارية أمام المستثمرين، حيث نسعى للتعرف على مضمون المنصة الرقمية للمستثمر في التشريع الجزائري وفحواها من خلال الاطلاع على ماهيتها وظروف نشأتها، ثم على الجانب التطبيقي الذي يتجسد في الأدوار والمهام المسندة إليها بمقتضى النصوص التشريعية والتنظيمية، وتوصلنا من خلال دراستنا إلى أن استحداث منصة رقمية خاصة بالمستثمر لمعالجة كل عملياته الإدارية خطوة تُحسب للمشرع الجزائري؛ حيث أصبح بمقدور المستثمر القيام بالمتابعة الإلكترونية لملفه لمعرفة مساره وآجاله، فضلًا على أنها مكنت من الوصول إلى العديد من الخدمات والمعلومات التي كانت في السابق تتم بالشكل الورقي، بالرغم من ذلك لا تزال هناك عدة تحديات ستواجه المنصة الرقمية للمستثمر تتعلق بمواجهة التهديدات، لاسيما تلك المتعلقة بالأمن السيبراني، بالإضافة إلى إشكالية تحقيق حماية فعالة للبيانات والمعطيات الشخصية للمستثمرين.

الكلمات المفتاحية: قانون الإستثمار؛ ضمانات الإستثمار؛ مبدأ الشفافية؛ التحول الرقمي؛ المنصة الرقمية للمستثمر.

Abstract:

The Algerian state aims to achieve economic development and improve the investment climate, These objectives are enshrined in the new investment law, which makes their achievement contingent

* المؤلف المرسل

upon the existence of certain legal safeguards, the most important of which is the need for comprehensive technical reform. Therefore, this research paper will focus on a mechanism designed to reduce administrative barriers faced by investors, We seek to understand the content and essence of the digital investor platform in Algerian legislation by examining its nature and the circumstances of its creation, followed by its practical application, which is reflected in the roles and tasks assigned to it under legislative and regulatory texts, Through our study, we concluded that the creation of a digital platform specifically for investors to handle all their administrative procedures is a commendable step by the Algerian legislature; as investors are now able to electronically track their files to monitor their progress and deadlines, in addition to providing access to numerous services and information that were previously available only in paper form. Nevertheless, the digital platform for investors still faces several challenges related to addressing threats, particularly those concerning cybersecurity, as well as the issue of ensuring effective protection of investors' personal data and information.

Key words: investment law; investment guarantees; principle of transparency; digital transformation; digital platform for investors.

المقدمة:

تسعى الدولة الجزائرية نحو تطلعات اقتصادية جديدة في المجال الاستثماري، حيث بادر المشرع الجزائري لإحداث تغيير جذري في القوانين ذات الصلة بالاستثمار من خلال تحقيق مقاربة تشريعية جديدة من شأنها أن تساهم في تحسين بيئة الاستثمار لتتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكبرى للدولة الجزائرية والمتمثلة في خلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

كل هذه المبررات كانت باعثًا لإعادة النظر في النظام القانوني للاستثمار وإصدار نص تشريعي جديد ممثلاً في القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار، وفي حقيقة الأمر إن هذه الإصلاحات تهدف كذلك إلى إرساء المنافسة النزيهة بين المستثمرين والمرافقة الحقيقية لهم في إنجاز مشاريعهم.

من أجل تحقيق جملة الأهداف المسطرة ووضع حد للممارسات البيروقراطية السلبية، عمل المشرع على ترسيخ مبدأ المساواة والشفافية في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية، وباعتبار أن هذا الأخير لا يخلو من كونه مبدأ نظريًا عامًا كان لابد على المشرع الجزائري إيجاد تدابير عملية من أجل إبراز مدى تجلي هذا المبدأ في بيئة الاستثمار في الجزائر، ومن ثم تبني نمط الرقمنة كآلية لتحقيق الهدف المحدد في المادة 02 من قانون الاستثمار.

تكمن أهمية الموضوع في أن تبني الرقمنة في مجال الاستثمار لم يعد مجرد آلية للعصرنة، بل تعدّى الأمر إلى أبعد من ذلك ليصبح استراتيجية وطنية تسعى الدولة الجزائرية لتعميمها في كافة القطاعات الوزارية، ولذلك فإن موضوعنا يثير إشكالية هامة تتمثل في:

ما مدى فاعلية المنصة الرقمية للمستثمر في تعزيز مبدأ الشفافية في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية في التشريع الجزائري ؟

– المنهجية المعتمدة في دراسة الموضوع :

على اعتبار أن موضـــوع ورقتنا البحثية يســـتند إلى جملة من النصـــوص التشـــريعية والتنظيمية المتعلقة بالمنصة الرقمية في التشريع الجزائري من خلال تحليلها والتعليق عليها، فهذا يستلزم تبني المنهج التحليلي كونه يتناسب مع مقتضيات الدراسة.

1- مفهوم المنصة الرقمية للمستثمر كآلية لتطبيق لتجسيد مبدأ الشفافية

إن جهود إيجاد بيئة استثمارية مناسبة لإنجاز وتجسيد المشاريع الاقتصادية شكلت تحديًا للدولة الجزائرية، وتزيد الفرص لتحقيق هذه الغاية من خلال لجوء المشـــرع الجزائري إلى إيجاد آليات عملية مجسدة لما احتوته النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار من مبادئ وضمانات، ولعل من بينها تبني استراتيجية التحول الرقمية كخيار لتطبيق مبدأ الشفافية .

1.1- تحديد مدلول المنصة الرقمية للمستثمر وعلاقاتها بمبدأ شفافية

في إطار السعي لتوفير مناخ استثماري ملائم، أقر المشرع الجزائري القانون رقم: 22-18 المتعلق بالاستثمار، معززًا بضمانات تحقيقًا لغرض تسهيل الإجراءات الإدارية، ولعل المنصة الرقمية شكلت منعطفًا جديدًا لإنجاح ومتابعة العملية الاستثمارية .

1.1.1- تعريف المنصة الرقمية للمستثمر

بهدف إضفاء شفافية أكثر على العمليات الإدارية، تبنت الدولة الجزائرية أسلوب الرقمنة، ومفاده تحويل مكان تواجد البيانات مهما كانت طبيعتها من شكلها التقليدي إلى نمطها الرقمي.[1]

في حقيقة الأمر أصبح في الوقت الراهن من متطلبات التسيير الإداري الجديد، وهو ما يُطلق عليه بالإدارة الرقمية والمنصة الرقمية للمستثمر ما هي إلا امتداد لهذا المنحى الجديد.

1.1.1.1-التعريف الفقهي للمنصة الرقمية للمستثمر

إن موضوع المنصة الرقمية يعتبر من أهم المواضيع التي أسالت حبر فقهاء القانون باعتباره من المستجدات التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد، وعليه فقد قدم الفقه جملة من التعريفات وكلها تصب في مضمون واحد، حيث يمكن تعريفها بأنها أداة رقمية أو إلكترونية إستحدثها المشرع الجزائري لتحسين بيئة الاستثمار، وهي مرتبطة أساسًا بقاعدة بيانات تجمع الإدارة والهيئات المعنية بالاستثمار.[2]

2.1.1.1- التعريف التشريعي للمنصة الرقمية للمستثمر

بداية، تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري قد حذا حذو المشرع الفرنسي باعتماده ذات الأسلوب الرقمي في الاستثمار وتبنى ذات التسمية " **المنصة الرقمية للمستثمر**".[3]

بالرجوع إلى النصـــوص القانونية التي تعالج بيئة الاســـتثمار في الجزائر، نظَّم المشـــرع الجزائري المنصـــة واعتبرها أداة في يد الوكالة الجزائرية لترقية الاســـتثمار، وتولى تعريفها بصـــريح المادة 27 من المرسـوم المنظم لعمل الوكالة، حيث جاء ضـمنه بأن المنصـة هي الأداة الإلكترونية لتوجيه الاسـتثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها للمستثمر.[4]

يُسـتشـف من خلال جملة التعاريف الفقهية والتشـريعية أن المنصـة تتميز بجملة من الخصـائص نعددها وفق ما يلي:

- **الطابع الرقمي للمنصة الرقمية للمستثمر**

تتميز المنصـــة بالطابع الرقمي لكونها تعتمد في عملها على تكنولوجيا الإعلام والاتصـــال، وبذلك فهي الضـمان الأوحد لتنفيذ اسـتراتيجية التحول الرقمي، وهذه الخاصـية تمكن المسـتثمر من التعامل مع المستندات من خلال دعامة إلكترونية دون الحاجة إلى استعمال الورق.[5]

- **إستقلالية المنصة الرقمية للمستثمر**

تتجلى اسـتقلالية المنصـة الرقمية من حيث الهيئة المسـند لها تسـييرها والمتمثلة في الوكالة دون غيرها من الهيئات والمؤسسات التابعة للدوائر الوزارية، حيث اعترف المشرع صراحةً لها بهذا الاختصاص الحصـري الممنوح لها دون غيرها من الهيئات المشـرفة على الاسـتثمار، وعليه فالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار هي المسؤولة عن إدارة المنصة الرقمية للمستثمر.

2.1.1- علاقة المنصة الرقمية للمستثمر بمبدأ الشفافية

تعتبـر الشـفافية مـن المرتكـزات التـي جـاء ليعززهـا النظـام القـانوني الجديـد للاسـتثمار وهـذا بـدليل ترسـيخها كمبـدأ مـن المبـادئ القانونيـة للاسـتثمار تطبيقًـا لـنص المـادة 03 منـه، وهـي فـي ذات الوقـت تعتبـر مبـدأ دسـتوريًا طبقًـا للمـادة 09 مـن الدسـتور الجزائـري، وتتجلـى علاقـة المنصـة بمبدأ الشفافية في العديد من الأوجه نذكر من بينها[6]:

- تعتبر المنصة الرقمية للمستثمر آلية قانونية تقنية مجسدة لمبدأ الشفافية المكرس ضمن المادة 3 من قانون الاستثمار.

- تمكن المنصـة الرقمية المسـتثمر من الاسـتفادة من الشـفافية من الناحية العملية؛ أي هي الأداة العملية التي تمكن المسـتثمرين من الوصـول إلى جميع الوظائف التي تخدم المشـروع الاسـتثماري لتوفير عناء التنقل والجهد، وبالنسبة للدولة المضيفة تسهل عليها مراقبة المشروع ومعالجة الطلبات من قبل المصالح المعنية بالاستثمار.

2.1التدرج التشريعي لظهور فكرة المنصة الرقمية للمستثمر

إن فكرة إنشاء المنصة المخصصة للمستثمر لم تكن وليدة الصدفة، بدليل أن هذا الموضوع له مرجعية قانونية وجهود تشريعية سابقة قبل صدور النص الجديد المتعلق بالاستثمار.

1.2.1- المنصة الرقمية للمستثمر قبل صدور القانون رقم: 18/22.

إن المطلع على ظروف تبني التحول الرقمي ليجد أن هناك العديد من النصوص القانونية والمبادرات العملية التي حددت المعالم الكبرى لهذه الخطوة ومن ذلك ما يأتي:

- **المرسوم التنفيذي رقم: 17-271 الذي يحدد صلاحيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والرقمية:** حيث نص في العديد من مواده على دور الوزير المكلف بهذا القطاع في إرساء معالم الرقمنة، كما عزز من هذا التوجه من الناحية الهيكلية بإستحداث المديرية العامة للاقتصاد الرقمي ضمن تنظيم الإدارة المركزية للمواصلات السلكية واللاسلكية والرقمية وحدد مهامها ضمن المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم: 17-272 المذكور أعلاه.[7]

- **إصدار نص القانون رقم: 18-04 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية:** حيث يعتبر كذلك اللبنة الأولى التي عززت من مكانة الرقمنة في الجزائر، حيث نص في المادة 01: "... **يهدف هذا القانون على الخصوص: ... ترقية وتطوير الاتصالات الإلكترونية واستعمالها**" ... كما نص في المادة 07 منه: "... **تساهم هذه الخدمات على الخصوص في مجهود التهيئة الرقمية للإقليم وتقليص الفجوة الرقمية...**"[8].

- بتاريخ 2020 تم إطلاق بوابة إلكترونية رقمية من طرف وزارة السياحة تهدف إلى ترقية مستوى الخدمة العمومية في مجال دراسة ملفات وتسهيل الاستثمار في قطاع السياحة.

- بتاريخ جوان 2021 إطلاق بوابة إلكترونية بتسمية "**استثماري**" من طرف وزارة الصناعة، وسعت الدولة من خلال استحداث هذه المنصة إلى تحقيق جملة الأهداف الإدارية والاقتصادية.[9]

2.2.1- المنصة الرقمية للمستثمر بعد صدور القانون رقم: 18/22.

إن جملة ما تم ذكره من النصوص القانونية ومبادرات الدوائر الوزارية في حقيقة الأمر تعتبر خطوة أولية عامة تمهيدًا لإحداث تغيير في بيئة الاستثمار وتبني الأسلوب الرقمي الذي تجلى من خلال النصوص الآتية:

- صدور القانون رقم: 22-18 حيث كُرّس لأول مرة للتحول الرقمي لقطاع الاستثمار، وهذا التحول تُرجم من خلال النص على تقنية المنصة الرقمية لمعالجة ملف الاستثمار تطبيقًا للمادة 23 منه.

– صدور المرسوم الرئاسي رقم: 23–314، حيث تم لأول مرة في الجزائر استحداث المحافظة السامية للرقمنة يرأسها المحافظ السامي، حيث أُسندت لها جملة من المهام ذات الصلة بتطوير وترقية الرقمنة.[10]

– صدور المرسوم التنفيذي رقم : 23–412 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني مهام المديرية حيث تم إستحداث مديرية الرقمية وأنظمة المعلومات كلف بجملة من المهام ذات الصلة بتطوير أنظمة وشبكات المعل ومات والمراسلات الإلكترونية والرقمنة.[11]

لعل الخطوة المنتظرة من الدولة الجزائرية في إطار تحقيق الإقلاع الرقمي هي إصدار نص قانوني متعلق بالرقمنة، والذي ينتظر منه أن يعالج جميع الإشكالات القانونية والعملية التي تعرفها الرقمنة في الجزائر، وهذا حسبما كشفت عنه وزيرة الرقمنة خلال سنة 2023، إلا أنه مرت سنتان على هذه الوعود ولم ير هذا القانون النور بعد.[12]

3.1– ظروف وأهداف إستحداث المنصة الرقمية للمستثمر.

إن التحول الرقمي في مجال الاستثمار يعتبر توجه العديد من الدول، سعيًا لزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والمشرع الجزائري لم يكن بمنأى عن هذه الظروف والأحداث التي تشهدها الساحة الدولية .

1.3.1– ظروف إستحداث المنصة الرقمية للمستثمر.

إن سعي المشرع الجزائري إلى إستحداث منصة رقمية تؤطر العلاقة بين الإدارة الإقتصادية والمستثمر مرده جملة من الظروف الحتمية يمكن تقسيم إلى ظروف خارجية وداخلية يمكن إجماله فيما يأتي:

1.1.3.1– الظروف الخارجية لإستحداث المنصة الرقمية للمستثمر

من بين الظروف الخارجية التي عجلت بتبني الجزائر للرقمنة عموما وللمنصة على وجه الخصوص نذكر ما يأتي:

– زيادة التكاليف وضغوط الميزانية: إن تبني خيار التكنولوجيا الرقمية مرده لانخفاض الذي شهده العالم في إيرادات العديد من الدول المنتجة للنفط مما أجبرها على خفض الإنفاق واتخاذ تدابير لتوفير التكاليف من خلال تنفيذ العمليات الحكومية حسب ما تمليه مخرجات الرقمنة.[13]

– من أجل التخفيف من حدة تأثر الدول بالصدمات المالية في الأسواق العالمية للنفط وتعزيز الإنتاجية والتنافسية، لذلك تم التركيز على القطاعات الاقتصادية التي يمكنها الاستفادة من التطور التقني المتسارع.

- كذلك من الظروف التطورات المتسارعة على الساحة الدولية في مجال التقنية، أملت على الدول ضرورة مواكبة المستجدات لمواجهة الإشكالات المطروحة والانتقال نحو الرقمنة.
- تزايد تعقيدات البيئة الحديثة وما تفرضه من تحديات على المؤسسات في تعزيز كفاءتها وتحسين أدائها الوظيفي.

2.1.3.1-الظروف الداخلية لإستحداث المنصة الرقمية للمستثمر

يعتبر من الظروف الداخلية تجلي جهود الدولة الجزائرية بما بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 نحو تبني الاستراتيجية للتحول الرقمي، وهذا تجلى حقيقة من خلال الأهمية البالغة التي أولاها رئيس الجمهورية الجزائرية، لملف الرقمية ومتابعته الشخصية لمدى تقدمها، وهذا يترجم الإرادة السياسية القوية من أجل تحقيق تحول رقمي شامل في الجزائر.[14]

- كما يعتبر من بين الظروف التي أفضت إلى استحداث هذه المنصة ذلك أن ملف الرقمنة من الالتزامات التي تعهد بتحقيقها رئيس الجمهورية والتي تنطوي ضمن التزاماته 25 التي أفاد بها خلال رئاسيات 2020.[15]

2.3.1- أهداف إستحداث المنصة الرقمية للمستثمر

إن اعتماد الدولة الجزائرية على المنصة الرقمية في مجال الاستثمار في حقيقة الأمر فإنها تصبو للوصول إلى جملة من الأهداف والغايات التي أفصحت عنها بمقتضى النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث حددت بدقة في نص المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم: 22-298 المعدل والمتمم، حيث من خلال قراءة النص يتضح أنه يمكن تقسيم هذه الأهداف إلى فئتين[16]:

- **أهداف ذات طابع إداري للمنصة الرقمية للمستثمر**

بين المشرع الجزائري في النص الجديد المتعلق بالاستثمار جملة الأهداف التي يرغب في تحقيقها من وراء إستحداث المنصة الرقمية للمستثمر، ومن بين أهم هذه الأهداف ذات طبيعة إدارية.

- تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الإقتصادية.
- ضمان شفافية الإجراءات التي يتعين القيام بها وكيفيات فحص ومعالجة ملفات المستثمرين.
- الإسراع في معالجة ملفات المستثمرين ودراستها من قبل الإدارات المعنية.
- السماح للمستثمرين بمتابعة ملفاتهم عن بعد.
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد ومردودية وجودة الخدمة المقدمة.
- تحسين أداء المرافق العامة وجعلها أكثر اتاحة وذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمرين.

- تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية بالإستثمار.
- السماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية.

- أهداف ذات طابع إقتصادي للمنصة الرقمية للمستثمر

إلى جانب الأهداف الإدارية للمنصة، فإن لها نصيب لضمان تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية تتمثل في:

- السماح للمستثمر بالتسجيل الحصري لطلبه للحصول على العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية.

- ضمان توفير العروض التحفيزية للمستثمرين بإطلاعهم على كل المعلومات المرتبطة بالعرض العقاري.[17]

4.1- تدابير التصدي للتحديات العملية التي تواجهها المنصة الرقمية للمستثمر

تعبر المنصة الرقمية خطوة إيجابية للدفع بعجلة النشاط الاستثماري في الجزائر نحو الرقي إلا أن هذه الخطوة لا تكاد تخلو من الصعاب والتحديات التي ستواجه المنصة الرقمية:

1.4.1- مواجهة مخاطر الجرائم السيبرانية

إن التحول الرقمي الذي تشهده البيئة الاستثمارية في الوقت الراهن يحمل بعض المخاطر التي يمكن أن تعتري مجال الرقمنة ومستخدمي المنصة الرقمية للمستثمر، لذلك يسعى المشرع الجزائري جاهدًا لمواجهة هذا النوع من الجرائم لاسيما في مجال البيئة الرقمية الجديدة لمجال الاستثمار بهدف تحقيق ما يسمى بالأمن السيبراني، كما تظهر جهود الدولة في العروض التي تقدمها اتصالات الجزائر تحت عنوان "**عروض الأمن السيبراني**".[18]

2.4.1- مواجهة الصعوبات التقنية

من بين أهم الصعوبات التي تواجهها المنصة الرقمية للمستثمر ضعف البنية التحتية، والتي تنعكس على عدم القدرة على توفير جميع المتطلبات الرقمية لمتلقي الخدمات من المستثمرين بسبب ارتفاع تكاليف الحصول عليها، وعدم كفاية خطوط الاتصال وبطء تدفق الإنترنت.[19]

على الرغم من ذلك تشير الإحصائيات على المستوى الدولي إلى تطور المستوى التكنولوجي، وهذا بدليل مؤشر الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلق بتنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال **(IDI)**، في أحدث طبعة له صدرت نهاية شهر جوان 2025، إلى حصول الجزائر على المرتبة (74) عالميًا، محققة بذلك تقدمًا بـ (15) مرتبة مقارنة بالتصنيف الصادر السنة المنصرمة حيث كانت تحتل المرتبة 89 .[20]

أما الإحصائيات على المستوى الوطني، فتشير كذلك إلى ارتفاع إيجابي لنسبة مستخدمي الإنترنت في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى أطلقت وزارة البريد والاتصـــالات مســـعى التحول إلى الألياف البصرية (**FTTH**) والتي تعتبر تقنية تسمح بالنفاذ إلى الإنترنت ذي التدفق العالي جدًا.

3.4.1- مواجهة إشكالات الخص وصية والأمن الرقمي

تواجـه المنصـة الرقميـة عـدة إشـكالات عمليـة مـن أهمهـا مسـألة الخصوصـية والتـي تزيـد مـن مخـاوف المسـتثمر الأجنبـي، حيـث يبقـى العمـل علـى مسـتوى فـي مجـال المعـاملات الإلكترونيـة قائماً بسبب هاجس حدوث اختراقات محتملة تُعرّض الخدمات الرقمية الحكومية للخطر.[21]

إلا أنـه سـريعا مـا يتضـاءل هـذا النـوع مـن الأخطـار لاسـيما أن المشـرع الجزائـري أصـدر نصـا خاصـا يتعلـق بحمايـة الأشـخاص الطبيعيـين فـي مجـال معالجـة المعطيـات ذات الطـابع الشخصي والذي يتمثل في القانون رقم: 07/18.[22]

4.4.1- مواجهة الصعوبات المالية والبنكية

يعتبـر مـن بـين التحـديات التـي سـتقف فـي طريـق المنصـة وهـو فـي حقيقـة الأمـر يتعلـق بالنظـام الرقمـي بشـكل عـام فـي الجزائـر إشـكالية التجهيـز المـالي علـى نحـو ينسـجم مـع اسـتراتيجية التحـول الرقمـي فـي مجـال الاسـتثمار، فضـلاً عـن ارتفـاع تكـاليف والمـوارد الماليـة لمشـاريع الرقمنـة، يـرى بعـض الفقـه أنـه مـن بـين العوائـق هـو عـدم جاهزيـة الجهـاز المصـرفي الجزائـري لمسـايرة التطور التكنولوجي.[23]

إلا أن هـذا العـائق قـد تتضـاءل حدتـه كـون أن المشـرع الجزائـري أفصـح عـن نظـام قـانوني جديـد يتمثـل فـي القـانون رقـم09/23 الـذي يعـالج النقـد والصـرف، حيـث سُـن مـن أجـل إعـادة هيكلـة وإصـلاح القطـاع المصـرفي وأقـر إمكانيـة تأسـيس بنـوك اسـتثمارية وبنـوك رقميـة وفـق ضـوابط وشروط محددة قانونًا. [24]

2- تجليات تطبيق مبدأ الشفافية في المنصة الرقمية للمستثمر

تعتبر المنصـة الرقمية من المسـتجدات التي نص عليها المشـرع الجزائري في المادة 23 من قانون الاسـتثمار، وهذا بناءً على توجهات وتطلعات السـلطات العليا نحو تحقيق الإقلاع الاقتصـادي، ولعل أهم ما تضمنته المنصة من خدمات لفائدة المستثمر هو حد ذاته تعزيزا لمبدأ الشفافية.

1.2- دور المنصة في ترسيخ الشفافية في عملية تسجيل ومتابعة الإستثمارات

حرص المشرع الجزائري في النص الجديد للاستثمار على استبعاد الطابع المادي من نظام التسجيل للاسـتثمارات، حيث أضـفى الطابع الإلكتروني على كل مراحل التسـجيل، وما على المسـتثمر الأجنبي إلا الانقياد وتتبع هذه الخطوات المرتبة ترتيبًا منطقيًا في النظام المعلوماتي.

1.1.2- تعريف نظام التسجيل استثمارات ومدى إرتباطه بالاستفادة من الحوافز الإستثمارية

إن من أولى خطوات الولوج لعالم الاستثمار في الجزائر هو التسجيل، بحيث لا يمكن للمتعامل الاقتصادي اكتساب صفة المستثمر إلا من خلال هذا الإجراء الجوهري الذي يأخذ طابعاً وجوبياً حسب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم: 299/22.

1.2.1.1-تعريف نظام تسجيل الإستثمارات في المنصة الرقمية للمستثمر

يعتبر التسجيل السبيل الوحيد للولوج إلى عالم الاستثمار في الجزائر، ولذلك اعتنى به المشرع الجزائري بمقتضى النصوص الجديدة المتعلقة بالاستثمار، وتناولت العديد من المؤلفات الفقهية التسجيل على اعتبار أنه مصطلح غير جديد في الساحة الاستثمارية.

بالرجوع إلى النصوص الاستثمارية، فلم يتعرض المشرع الجزائري لتعريف التسجيل في نص القانون رقم 22-18، حيث أسند الأمر إلى النص التنظيمي المتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 22-299 الذي يحدد كيفية تسجيل الاستثمارات، ونصت المادة 02 منه على تعريف التسجيل بأنه " **ذلك الإجراء الذي يعبر فيه المستثمر عن إرادته بإنجاز استثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع والخدمات**".

وبناء عليه، يمكن اقتراح التعريف الآتي: **إجراء إداري يتبع فيه النظام المعلوماتي، حيث يعبر فيه المستثمر عن إرادته في إنجاز مشروع استثماري تبعاً للكيفيات التي يحددها قانون الاستثمار.**

2.2.1.1-مدى ارتباط التسجيل الرقمي بالإستفادة من الحوافز الإستثمارية

تكتسي عملية تسجيل الاستثمارات أهمية بالغة في الاستفادة من الضمانات والمزايا المقررة بمقتضى قانون الاستثمار، ولذلك يمكن القول إن عملية التسجيل تعتبر قيدًا قانونيًا إجرائيًا للاستفادة من الحوافز الجبائية وشبه الجبائية باعتبارها تأتي في مقدمة ما يجنيه المستثمر من وراء عملية التسجيل، وهذا ما أقرته صراحة المادة 1/25 من قانون الاستثمار.

كما تتضح أهمية التسجيل من خلال إقرار المشرع الجزائري صراحة بأنه السبيل الأوحد الذي يمكّن المستثمر من الاستفادة من العقار الاقتصادي، وهذا ما جاءت به نص المادة 12 من قانون العقار الاقتصادي.

2.1.2- مجال تدخل المنصة في مراحل تسجيل الإستثمار للإستفادة من المزايا

إن البحث عن مجال تدخل المنصة الرقمية في مراحل التسجيل يعتبر في حقيقة الأمر هو البحث عن مدى انسجام الأهداف المسطرة مع واقع المنصة الرقمية في حد ذاتها.

1.2.1.2-تجلي دور المنصة الرقمية للمستثمر في مرحلة التسجيل الأولي

أولى المشرع الجزائري في قانون الإستثمار الجديد اهتماما برقمنة عملية التسجيل، ولذلك أسند هذا الأمر لمنصـــة رقمية معدة لهذا الغرض تعمل على مرافقة المســـتثمرين، وتتجلى ملامح الرقمنة وفق ما يأتي:

- **تسجيل الطلب على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر**

تخضـع الاسـتفادة مـن مزايـا الاسـتثمار إلـى عمليـة تسـجيل الطلـب، حيـث أوجـب القـانون الجزائـري علـى المسـتثمرين توجيـه طلـبهم للتسـجيل عبـر المنصـة الرقميـة تطبيقًـا لـنص المـادة 2/3 من المرسوم التنفيذي رقم: 299/22، وهذا بعد التحقق من جملة الشروط المطلوبة.

وفـي إطـار تعزيـز دور المنصـة وضـع المشـرع تحـت تصـرف المسـتثمر "**حقيبـة المسـتثمر**" فـي المنصـة تحـوي كـل الوثـائق والنمـاذج لملفـات عمليـة التسـجيل للاسـتفادة مـن المزايـا، وكـذلك كافة الوثائق المطلوبة مرفقة بالنماذج التي يجب ملؤها.

- **المعالجة الأولية للطلب على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر**

تعتبر مرحلة جوهرية تلي عملية تلقي طلبات التسجيل من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، حيث يُشـرع في عملية معالجتها بطريقة آلية عبر المنصـة الرقمية المخصـصـة لهذا الغرض متخليا بذلك عن الطريقة التقليدية في التسـجيل، وتجدر الإشـارة إلى أنه تسـتفيد الوكالة الجزائرية لترقية الاسـتثمار في هذه المرحلة من إتاوة تدفع من طرف المستثمر إلى الوكالة لفائدة الخزينة العمومية.[25]

- **الفصل في طلب تسجيل الإستثمار**

منح المشرع الجزائري للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار صـلاحية واسعة في معالجة ملفات تسجيل الاسـتفادة من المزايا، وتتوج هذه العملية بتجسـيد التسـجيل في شـكل "**شـهادة تسـجيل**" في حالة الموافقة، وتسلم من طرف الشباك الوحيد المختص بتنفيذ آثار التجسيد، وفي حالة الرفض فيستفيد من حق الطعن وفق ما يحدده القانون.

2.2.1.2- تجلي دور المنصة الرقمية للمستثمر في متابعة الإستثمارات

يظهر دور المنصـة الرقمية للمسـتثمر في متابعة الاسـتثمارات وذلك من خلال ما يسـمى "**عوارض التسجيل**"، حيث بالرجوع إلى أحكام قانون الاستثمار، أورد المشرع في المادة 14: "**يمكن أن تكون السلع والخدمات التي استفادت من المزايا المنصوص عليها في أحكام هذا القانون وكذا تلك الممنوحة في ظل الأحكام السـابقة، موضـوع تحويل أو تنازل بموجب رخصـة تسـلمها الوكالة المذكورة في المادة 18 أدناه...**".

يستشف من خلال نصوص هذه المواد أن القانون مكن المستثمر من بعض الحقوق المرتبطة بالتسجيل، ويتعلق الأمر بكل من إمكانية التعديل والإلغاء لشهادة التسجيل، وتطبيقاً لذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم: 299/22 والذي يحدد بوضوح شروط وكيفيات ممارسة هذه الإجراءات، هذه التدابير أصبح بالإمكان أن يتابع مدى تقدمها عن بعد من خلال المنصة الرقمية للمستثمر وذلك طيلة حياة المشروع الاستثماري.

2.2- دور المنصة في ترسيخ الشفافية في عملية الإستفادة من العرض العقاري

من ضمن الضمانات التي ترتبط بالحقوق المالية للمستثمر وهي إمكانية الاستفادة من العقار الاقتصادي، وهذا ما نص عليه قانون الاستثمار، وعزز المشرع ذلك بنص خاص، نظرًا لأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي .

1.2.2- تحديد مفهوم العقار الإقتصادي وتأثيره على مناخ الإستثمار

باعتبار العقار مورداً أساسياً هاماً لا يمكن إنجاز المشاريع بدونه مما يقتضي تثمينه، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تسييره وفق مقاربة اقتصادية محضة ترتكز على الشفافية في معالجة الملفات ومرافقة حقيقية للمستثمرين.

إن المطلع على النصوص يجد أن المشرع الجزائري تدارك النقص الذي كان موجوداً في الأمر 08-04 المعدل والمتمم، حيث لم يكن يحدد المقصود بهذا النوع من العقارات، واكتفى بتعداد الأراضي التي لا تخضع لمجال تطبيق هذا الأمر تطبيقاً لنص المادة 02 منه، وبمفهوم المخالفة فإن حافظة العقار الاقتصادي تتكون من تلك الأراضي غير المستثناة في نص هذه المادة.

وبالرجوع إلى نص قانون 23-17 نجد أن المشرع تعرض لتعريف العقار الاقتصادي في مطلع المادة 04 منه حيث عرفه بأنه:

"كل ملك عقاري تابع للأملاك الخاصة للدولة أو كل ملك آخر خاص مكتسب من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لفائدة الدولة قابل لاستقبال مشروع استثماري بمفهوم قانون الاستثمار".

بالرجوع إلى مدى تأثير العقار الاقتصادي في مناخ الاستثمار، فإن المشرع الجزائري اعتبره من بين الضمانات المالية التي يتوقف عليها إنجاز المشروع الاستثماري من عدمه.

2.2.2- مجال تدخل المنصة الرقمية للمستثمر في تسيير العقار الاقتصادي

أعطى المشرع الجزائري للمنصة الرقمية دورا من خلال تبسيط رحلة المستثمر[26] لاسيما في تسيير الوفرة العقارية وهذا يستشف من خلال الإطلاع على ما تضمنته الأرضية الرقمية.

- **دور المنصة الرقمية للمستثمر في توجيه الوفرة العقارية**

جاء قانون العقار الاقتصـــادي رقم:17/23 بنظام جديد في التعامل مع الوعاء العقاري، حيث أصبحت تسند عملية تهيئة الوعاء العقاري لوكالات متخصصة، ثم تليها عملية إعداد الجرد العام للأراضي ثم بدوره يرسـل إلى الهيئات المتخصـصـة ممثلة في مصـالح أملاك الدولة للتحقق من الطبيعة القانونية للعقار فضلاً عن إشرافها شخصياً على عملية جرد الأصول الفائضة والمتبقية.

تتوج هذه العملية بإعداد قوائم للأملاك العقارية، ثم ترسـل هاته القوائم مباشـرة إلى الوكالة الجزائرية لتتولى نشر المعلومات المتعلقة بالعرض العقاري على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر.

- **دور المنصة الرقمية للمستثمر في منح العقار الاقتصادي**

خصص القائمون على إعداد المنصة الرقمية جانبًا من الخدمات المتعلقة بإمكانية الاستفادة من الوعاء العقاري من خلال النظام الإلكتروني، وقصد تنفيذ هذا المسعى خصص للمستثمر الأجنبي في المنصة أيقونة "**الطلب العقاري**" التي تملأ من طرف المستثمر، وتقتضي عملية الاستفادة من العقار الاقتصادي وفق النمط المحدد قانونًا المرور على إجراءات تخضع للنظام المعلوماتي ليتم معالجة الطلبات بطريقة إلكترونية رقمية، ويكون منح العقار وفق المراحل الآتية:

- **مرحلة الحصول على عقد الامتياز:** رتب المشرع الجزائري سير إجراءات هذه المراحل وفق النظام الإلكتروني، حيث تمر العملية بثلاث مراحل بدءًا من تلقي طلبات المنح ثم معالجة الطلبات لتتوج عملية المعالجة بإصدار مقرر الامتياز.

- **مرحلة تحويل الامتياز إلى عقد تنازل:** حاول المشرع رقمنة هذه العملية من خلال وضـع استمارة طلب التحويل على الموقع الإلكتروني للمنصـة الرقمية للمسـتثمر، ويخضـع التحويل للسـلطة التقديرية للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.[27]

3.2- دور المنصة في ترسيخ الشفافية في عملية التواصل بين الفاعلين في الإستثمار

سـعى المشـرع الجزائري وفقًا للنص الجديد إلى إضـفاء جانب من الشـفافية من حيث العلاقة التي تربط المتدخلين في عملية الاسـتثمار، حيث اسـتفاد من نظام الرقمنة للرفع من جودة التعامل مع أطراف العلاقة الاستثمارية.

1.3.2- تنظيم التعاون الفعال بين مختلف مصالح الإدارة المعنية بالإستثمار

تطبيقًا لما جاء في المادة 28 من المرســـوم التنفيذي رقم: 298/22، فإنه يُعتبر من بين غايات اسـتحداث المنصـة الرقمية محاولة تجسـيد نوع من التشـاركية بين مختلف المصـالح الإدارية الفاعلة في عملية الاستثمار.

وفي حقيقة الأمر، جاء هذا الإجراء تكريسًا لما يُطلق عليه في الفقه القانوني بالحوكمة في التسيير، وعليه وبالرجوع إلى الجانب العلمي المجسد لهذه الفكرة فإن استحداث منصة رقمية يدل على سعي السلطات لتوحيد المعلومات في شكل قاعدة بيانات مركزية.

2.3.2- تنسيق التواصل بين المستثمرين والإدارة المكلفة بالإستثمار

بغية تحسين التواصل بين المستثمرين والرفع من جودة المعاملة بينهم وبين الإدارة المكلفة بالاستثمار، كان لابد من إيجاد سبل لضمان تنفيذ ذلك على مستوى المنصة، وتم فعلاً توفير خدمات رقمية تعزز من علاقة المستثمر بالإدارة سواء تمثلت في تقديم المساعدات بخصوص عملية تسجيل الاستثمار والمسائل التقنية والاستفسارات حول الشؤون القانونية، كما توفر المنصة المعلومات بخصوص الإجابة عن الأسئلة الأكثر تداولاً في مجال الاستثمار.[28]

الخاتمة:

إن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر ألقت بظلالها على مجال الاستثمار، حيث امتدت لكل مراحل العملية الاستثمارية، محاولةً بذلك إزالة الطابع المادي الذي كان يسود ميدان الاستثمار، والذي كان يعتبر من بين الأسباب التي شكلت عرقلة لنجاح الاستثمار في الجزائر، واستبدال كل ذلك بمنصة رقمية خاصة بالمستثمرين، وعليه وكإجابة للإشكال المطروح فإن المشرع وفق في تبني النمط الجديد وهو المنصة الرقمية للتعامل مع الاستثمارات، وهذا سينعكس بالإيجاب على تدفق رؤوس الأموال.

- النتائج :

نصل من خلال معالجة لهذا الموضوع لجملة من النتائج:

- إن استحداث المنصة الرقمية الخاصة بالمستثمر لمعالجة كل عملياته الإدارية هي خطوة تحسب للمشرع الجزائري؛ حيث بمقتضاه أصبح بإمكان المستثمر متابعة ملفه إلكترونيًا لمعرفة مساره والآجال وكذا إتاحة إمكانية تبليغ القرارات إلكترونيًا.

- بالنظر لما توفره المنصة الرقمية من تسهيلات مكنت من الوصول للعديد من الخدمات والمعلومات التي كانت في السابق تتم بشكل ورقي، إلا أنه توجد إشكاليات تقنية تتعلق بالموقع ولاسيما تلك المتعلقة بسلاسة الولوج والتنقل إلى الموقع بحد ذاته.

- سهلت المنصة الرقمية التنسيق بين العديد من الإدارات والهيئات الإدارية المتدخلة في عملية الاستثمار، وذلك عزز من تكامل العلاقة بين المستثمرين والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

– بالرغم من الجهود الإيجابية إلا أنه توجد تحديات للمنصة الرقمية للمستثمر تتعلق بمواجهة التهديدات، ولاسيما تلك المتعلقة بالأمن السيبراني، بالإضافة إلى الضمانات التي توفرها الدولة على مستوى المنصة من أجل حماية معطيات المستثمر وحماية الملكية الفكرية في ظل هذا التحول الرقمي.

– من بين الإشكاليات التي تطرح على المستوى العملي وتتعلق بالمنصة الرقمية هو كيفية تجسيد بعض الوظائف المسندة للمنصة والمحددة في نص المادة 28 من المرسوم التنفيذي 298/22، ولاسيما تلك التي تتعلق بالقدرة على إنشاء الشركات.

– يواجه المستثمر في مجال الرقمنة في الجزائر إشكالية حماية حقوق الملكية الفكرية، على اعتبار أن النصوص التي تحكم هذا المجال لم تشهد تغييرًا منذ سنوات والأبعد من ذلك لا يوجد نص خاص يعالج حقوق المستثمرين في البيئة الرقمية .

– التوصيات :

بناءً على النتائج المتوصل إليها أعلاه، نبدي بعض الاقتراحات التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار:

– ضرورة السعي لمعالجة الاختلالات والنقائص التقنية من أجل الرفع من جودة الخدمة المقدمة على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر.

– تسخير الجهود للبقاء بشكل مستمر لمسايرة أبرز المستجدات الدولية في مجال الأنظمة الرقمية للاستفادة من تجارب الدولة وتطوير المنظومة القانونية للاستثمار لاسيما ما يتعلق بالحماية الأمنية لخصوصيات المستثمر.

– إعادة النظر في القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والعمل على تعزيز حماية قانونية فعالة للمستثمر الأجنبي من خلال تأطيرها بنص تشريعي خاص.

الهوامش:

[1] وليد شريط، طيبي مسعود، **مقاربات مفاهيمية لنظام الرقمنة في مجال الإستثمار**، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 06، عدد خاص، جامعة البليدة (الجزائر)، 2023، ص 76.

[2] Founas souhila-**La plateforme numérique de l'investisseur : une solution numérique pouraméliorer le climat d'investissement en Algérie The digital investor Platform: a digital solution to improve the investmentclimate in Alger-Revue El-Nebras d'études juridique Volume : 06 / N° : 04 / 2023 -**2023-p205

[3] Founas Souhila, op. cit., p. 205

[4] **أنظر:** المرسوم التنفيذي رقم: 22-298 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، **يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيرها**، من الجريدة الرسمية، العدد 60، المؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

[5] Alexandr Babkin1 and Pavel Mikhailov1-I**nvestment analysis of the formation of a digital platform of a cluster-type industrial ecosystem**- E3S Web of Conferences 458, 0400 EMMFT-2023p 05 -Published on the website, accessed on 05-29-2025, at 14:05, at the link: https://linksshortcut.com/HhGDE

[6] مادي و ليلي، **الرقمنة في إطار القانون رقم: 18-22 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الإستثمار** ، مجلة المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1، كلية جامعة مولود معمري تيزي وز (الجزائر)، 2025، ص 646-647.

[7] يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، المؤرخ في 07 أكتوبر، 2017، الجريدة الرسمية، العدد 59، المؤرخة في 17 أكتوبر 2017.

[8] المؤرخ في 10 ماي 2018، **الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والإتصالات الإلكترونية**، الجريدة الرسمية، العدد 27، المؤرخة في 13 ماي 2018.

[9] الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية، تم الإطلاع بتاريخ 23/10/2025، على الساعة 17:52، من خلال الرابط الآتي :https://linksshortcut.com/bqWat

[10] الفصل الثاني من المرسوم الرئاسي رقم: 23-314 المعدل بالمرسوم رقم: 24-63، المؤرخ في 01 فيفري 20254، **المتضمن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية العدد 8، المؤرخة في 04 فيفري 2024.

[11] المرسوم الرئاسي رقم: 24-63، المؤرخ في 01 فيفري 20254، **المتضمن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية العدد 8، المؤرخة في 04 فيفري 2024.

[12] أكدت الوزيرة المحافظة السامية للرقمنة السيدة مريم بن مولود على أنه"... **أن هيئتها بصدد إعداد مشروع قانون خاص بالرقمنة، مبرزة أن النص سيكون جاهزا خلال الثلاثي الأول من السنة المقبلة... وأن نسبة إعداد مشروع هذا القانون تتراوح بين 40 الى 50 بالمائة حاليا، مبرزة أن هيئتها وضعت آجال لا تتعدى الفصل الأول من 2024 لإتمامه**".- **أنظر في الموضوع:** الموقع الرسمي للتلفزيون الجزائري، تم الإطلاع بتاريخ 01-06-2025 على الساعة 15:54 من خلال الرابط الآتي:https://www.entv.dz/

[13] Chaima ARRIBI, Soraya BOUTARFA-Digital Transformation: Opportunities and Challenges of Digitization in Algeria-Economic Researcher Review-VOL 12,NO 01 ..(Year 2024-P40-Available online at https://linksshortcut.com/gfErq

[14] هذا ما يستشف من كلمة المحافظة السامية للرقمنة السيدة مريم بن مولود -**أنظر:** مطوية حول الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر الرقمي 2030، التي أعدتها اللجنة العليا للرقمنة، نسخة أوت 2023 الصفحة

07، الموقع الرسمي للمحافظة السامية للرقمنة، تم الإطلاع بتاريخ 2025-06-10، على الساعة 22:58 من خلال الرابط الآتي: https://linksshortcut.com/ZAiuC

[15] الموقع الرسمي للرئاسة الجمهورية : الإلتزامات الـ54 لرئيس الجمهورية، تم الإطلاع عليها بتاريخ 23/10/2025، على الساعة 20:35، من خلال الرابط **الآتي**: https://linksshortcut.com/ycooz

[16] المرسوم التنفيذي 24-111 المؤرخ في 13 مارس 2024 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 22-298 الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية للاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 9، المؤرخة في 18 مارس 2024.

[17] وهذا ما نصت عليه المادة 3/6 "...**توضع المعلومات التي تتعلق بتوفر العقار تحت تصرف المستثمر من طرف الهيئات المكلفة بالعقار لاسيما من خلال المنصة الرقمية للمستثمر...**"-**أنظر**: القانون رقم: 18-22 المؤرخ في 24 جويلية 2022، **يتعلق بالإستثمار**، الجريدة الرسمية العدد 50 ، المؤرخة في 28 جويلية 2022.

[18] **أنظر** : الموقع الرسمي لإتصالات الجزائر من خلال الرابط الآتي: https://linksshortcut.com/NLVCx

[19],Trifa MOHAMED 1 Bramgui RADHIA -**Strategies for Implementing Administrative Digitization in Algeria: Models andObstacle**s . p265--Economic Researcher Review -VOL 12, NO 2 ,December, Year 2024, Available online at https://linksshortcut.com/rNEyb

[20] الموقع الرسمي لوزارة الإتصالات السلكية واللاسلكية الجزائري، تم الإطلاع بتاريخ 2025-07-24 على الساعة 23:26 من خلال الرابط الآتي : https://linksshortcut.com/xYJqD

[21] FridjaMarwa -**DigitalizationinAdministrativeInstitutions-DigitalizationinAdministrative Institutions**-The journal of Teacher Researcher of Legal and political Studies -vol 10 -N0 01- University of Mohamed BoudiafM'Sila – Algeria -2025 -p 1204

[22] يتمثل في القانون رقم: 18-07 المؤرخ في المعدل والمتمم بالقانون رقم: 25-11 المرخ في 24 جويلية 2025 من الجريدة الرسمية الجريدة الرسمية العدد 48، المؤرخة في 24 جويلية 2025.

[23] حرفوش مداني- كريبش نبيل، **الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في الجزائر:المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا** ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 03، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي بآفلو، تيزي وز(الجزائر)، 2023، ص20.

[24] المادة 90 من القانون رقم: 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023، المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية العدد 43، المؤرخة في 27 جوان 2023.

[25] وتجدر الإشارة إلى أنه يعفى المستثمر من دفع الإتاوة عند كل إجراء تم اتخاذه من طرف الوكالة لتصحيح حذف أو إغفال لا ينسب للمستثمر وهذا طبقا للمادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم: 299/22.

[26] حسب ما جاء في تقرير موقع مجموعة البنك الدولي " **كيف تصنع الجزائر اقتصادا ديناميكيا للمستقبل**"، تم الإطلاع بتاريخ 2025-05-27، على الساعة 13:48، من خلال الرابط الآتي : https://linksshortcut.com/WMbfd

[27] هذا من خلال أحكام القانون رقم: 23-17 المؤرخ في 15 نوفمبر 2023، **يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية**، الجريدة الرسمية العدد 73، المؤرخة في 16 نوفمبر 2023.

[28] **أنظر في ذلك:** المرسوم التنفيذي رقم: 22-298، **مصدر سابق.**